ISSN 2676-1513

حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

-دراسة حالة الوطنية للاتصالات -أوريدو-

Corporate Governance and its role in improving the quality of accounting information. Wataniya Telecom- OOREDOO - as a case study

أ.ليندة دواس[1]، أ.د.أحمد بوراس[2]

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، lyndadoua25@yahoo.fr

جامعة قسنطينة-3-، ahmedbouras_hotmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز إسهامات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومة المحاسبية والدور الذي تلعبه الحوكمة في مواجهة معظم العراقيل التي تظهر في التطبيق الفعال لمبادئها للحد من الفساد المالي و المحاسبي الذي يسبب المشاكل المالية، التي بدورها تفقد المعلومة المحاسبية جودتها وبالتالي مصداقيتها،وفي هذا الإطار قمنا وذلك بدراسة عينة من الموظفين في شركة الوطنية للاتصالات-أوريدو-تمت هذه الدراسة عن طريق تحليل استبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائيةSPSS.وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تلعب دورا هاما من خلال تطبيق مبادئها ويظهر ذلك جليا في المقومات القانونية، المهنية والرقابية التي تنعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية أي تضمن نظام محاسبي محدد.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومة المحاسبية، الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية ،الشفافية.

Abstract:

This research aims at providing the different roles of the corporate governance in improving the quality of the accounting information and facing the majority of the obstacles which appear once we want to practice its principles efficiently to prevent from financial and accounting corruption. These financial problems lead to the weakness and the falseness of the accounting information. Therefore, we have practiced a study on some employees of Wataniya Telecom –OOREDOO, by using the analysis of a questionnaire by a Survey Packages program (SPSS). We have concluded from this study that the corporate governance has an outstanding role in improving the quality of the accounting information especially when its the professional and the control elements.

Keywords: the corporate governance, the quality of the accounting information, Accounting Disclosure, financial statements, transparency.

1. مقدمة:

ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الأضرار التي سببتها الأزمات المالية التي كانت نتيجة انتشار الفساد المالي والإداري، فمعظم المشاكل التي واجهة الشركات كان سببها عدم الإفصاح الكافي عن التقارير والقوائم المالية وتغطية معظم الشركات عن عجزها المالي، أي الإيحاء لأصحاب المصالح

ISSN 2676-1513

بالاستقرار والاستمرارية، لأن الشركة في حاجة ماسة إلى معلومات محاسبية تتسم بالمصداقية و الثبات أي بدرجة عالية من الجودة حتى تتمكن امن اتخاذ القرار المناسب و التنبؤ في الوقت الملائم.

ومن هنا برزت الحاجة إلى التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة التي نصت عليه منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي سنة2004 ، وذلك لتحسين العلاقة بين مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمستثمرين وأصحاب المصالح وكذا الالتزام بالسياسات و الإجراءات الرقابية ودورها في جذب الاستثمار وتدعيم اقتصاديات الدول.وفي هذا الصدد تطرق العديد من المحللين الاقتصاديين إلى التطبيق الحتمي لمبدأ الإفصاح و الشفافية وذلك لتحسين جودة المعلومة المحاسبية،التي يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدميها .

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى إسهام حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توفر الشركة مقومات قانونية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟
- هل توفر الشركة مقومات رقابية ومهنية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟
- مامدى تطبيق شركة الوطنية للاتصالات لمبادئ الحوكمة؟

وللإجابة الأولية على الإشكالية،نتقدم بالفرضيات التالية:

- تعمل الشركة على توفير المقومات القانونية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تشريعات وقوانين منظمة وواضحة،
- تلتزم الشركة بالمقومات الرقابية و المهنية التي تحقق جودة المعلومة المحاسبية التي تظهر في القوائم والتقارير المالية،
- تلتزم شركة الوطنية للاتصالات بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

تتضح أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات حيث تم عقد مؤتمرات و ندوات من أجل توضيح مفهوم أهمية مبادئ وأنواع الحوكمة خاصة في الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية والعربية علو وجه الخصوص مازالت تعرف حداثة واضحة في الجانب التطبيقي لحوكمة الشركات هذا من جهة،ومن جهة أخرى تبرز أهمية البحث في تحليل ودراسة العلاقة القائمة بين الحوكمة وجودة المعلومة المحاسبية التي تعد الأساس الأول في ترشيد واتخاذ قرارات كل الأطراف ذات العلاقة.

في إطار مشكلة البحث وأهميته تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات، فهي تهدف إلى إبراز المقومات القانونية الرقابية والمهنية التي تعزز جودة المعلومة المحاسبية كجانب، وأيضا تسليط الضوء على مبادئ الحوكمة الستة التي تلعب دورا هاما في تفعيل مبدأ الإفصاح و الشفافية الذي يحقق بدوره جودة المعلومة المحاسبية كجانب آخر.

ISSN 2676-1513

منهجية وأدوات البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي محاولة منا الوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة محل الدراسة، من خلال جانبها النظري إلى التعريف بالحوكمة من حيث المفهوم، المميزات، المبادئ والآليات وكذا التعريف بمعايير جودة المعلومة المحاسبية، أما العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية جاءت في الجانب التطبيقي من الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الإطار النظري لحوكمة الشركات:

أصبحت الحوكمة تحتل أهمية كبيرة على مستوى العالم في ظل ما يشهده هذا الأخير من تحولات اقتصادية وما تلعبه الشركات الخاصة من دور كبير ومؤثر، ولعل هذا الموضوع يزداد أهمية في الجزائر نظرا لاتساع دور شركات القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، فالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات يضمن لها قوة وسلامة الأداء المالي ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية واقتصاديات الدول.

على الرغم من الاستعمال الحديث لمصطلح الحوكمة إلا أن ظهوره يرجع أولا لنظرية الوكالة التي جاء بها الأمريكيين **Berls&Means** سنة 1932اللذان لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأس مال الشركة وبين عملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة، الأمر الذي يؤثر على مستوى أداء الشركة،جاء بعد ذلك دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد**Jensen&Meckling** سنة 1976،حيث قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة" نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص (**الرئيس Principal**) صاحب رأس المال لخدمات شخص آخر (**العامل Agent**) لكي يقوم بدله ببعض المهام، وهذه المهمة العلاقة تستوجب نيابته في السلطة" (شحاته، 2007، صفحة 54) .

إن التطور الذي وصل إليه المفهوم على الصعيد الدولي و في أسواق المال، والتوسع لكل من المفاهيم المحاسبية والمراجعة ألزم الشركات بضرورة تطبيق المبادئ التي يتضمنها مفهوم الحوكمة، ففي عام 1987، قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم المالية التابعة لـ **Securities Exchange Comission** (**SEC**) بإصدار تقريرها المسمى **Tread Way** لمنع الغش والتلاعب في القوائم المالية،إثر الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية في عام 2002، تم إصدار **Sarbanes-Oxley Act** الذي اهتم بالحوكمة في القضاء على الفساد المالي والإدارة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات، فازداد الاهتمام بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من الانحرافات المالية والإدارية، فصدرت عدة تقارير في كل من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والعديد من دول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا عن طريق الهيئات العالمية والبورصات المالية. و في سنة 1999 أصدرت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أول معيار دولي لمبادئ حوكمة الشركات(G.Tarantino, 2008, p. 08) .

1.1.2.تعريف حوكمة الشركات:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحوكمة الشركات، وذلك راجع إلى التداخل في الأمور التنظيمية، الاقتصادية المالية والاجتماعية، وخصوصية اقتصاديات كل منطقة وفيما يلي بعض من هذه التعاريف:

ISSN 2676-1513

-لقد عرف تقرير **CadBury** عام 1992 حوكمة المؤسسات بأنها" نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب" (عمر، 2017، صفحة 33) .

-كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** بأنها" ذلك الإطار الذي ينبغي أن يضمن التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة، والرصد الفعال من جانب مجلس الإدارة، وكذا المسائلة لمجلس الإدارة أمام المؤسسة والمساهمين" (عمر، 2017، صفحة 33) .

-وعرفق بأنها"مجموعة من قواعد و ضوابط للعمل والرقابة التي تتحكم في المؤسسة في إيطارها الزماني والمكاني" (Bessir & Meunier, 2001, p. 186).

-كما تعرف أيضا على أنها" النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة، ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها، والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" (حماد، 2005، صفحة 03).

كما وتعرف الحوكمة أيضا بـكونها" نظاما متكاملا للرقابة المالية، وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها" (سليمان، 2006، صفحة 15) .

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن استنتاج ما يلي فيما يخص حوكمة الشركات:

- ☑ هي نظام إداري تنظيمي ورقابي؛
- ☑ تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين، المساهمين وأصحاب المصالح في الشركة؛
- ☑ تهدف إلى تحقيق الشفافية، النزاهة والإفصاح، من خلال التطبيق الفعال للقواعد والممارسات والضوابط الرقابية، لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

2.1.2.مميزات حوكمة الشركات:

نستشف من خلال تحليلنا للتعاريف السابقة أن مميزات حوكمة الشركات، أنها تشتمل على كل من الخصائص الأهمية والأهداف، فانطلاقا من كون أي نظام له هدف وهو يسعى إلى تحقيقه من خلال تشغيل آليات وميكانيزمات لهذا النظام في ظل وجود مقومات وخصائص تطبيقه، وذلك للوصول إلى القيمة أو المكانة التي اكتسبها، أي أن أهمية الحوكمة تكمن في تقوية قدرات المؤسسات التنافسية في جذب الاستثمارات والنمو ويمكن إبراز مميزات الحوكمة في العناصر التالية:

. خصائص حوكمة الشركات

يهدف مصطلح حوكمة الشركات في أهم محدداته إلى تحقيق الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية في إطار الشراكة الاقتصادية وإيجاد الوسائل الرقابية الفاعلة، وتوفير كفاءة إدارة المخاطر من أجل حماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين (صالح).

تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص، نذكر من أهمها (حماد، 2004، صفحة 23),

ISSN 2676-1513

- **الانضباط Disipline**: تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، ولذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة؛
- **الاستقلالية Independence**: تعني وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوطات، ولذلك ركزت الحوكمة على وجود الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين، الذي ينبغي أن يكون لهم رأي مؤشر وموازي للأعضاء التنفيذيين. وقد عرف معهد المراجعين الداخليين في كندا العضو المستقل بأنه" الشخص الذي ليس له روابط شخصية حالية أو مستقبلية بالشركة أو إدارتها غير خدمة الشركة كعضو مجلس الإدارة؛
- **المساءلة Accountability**: تعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- **المسؤولية Responsability**: وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛
- **العدالةFarness** : هي احترام حقوق جميع أصحاب بالمصلحة في الشركة
- **المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility**: تعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

.أهمية حوكمة الشركات:

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في التالي (البسيوني، 2006، صفحة 143):

- محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه؛
- تحقيق وضمان النزاهة والحياد لكافة العاملين بدءا بمجلس الإدارة وانتهاء بأدنى عامل بالمؤسسة؛
- تحقيق السلامة والصحة ومنع وجود وإخفاق معتمد أو غير معتمد؛

-تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن بل واستخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء.

. أهداف حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الوحدات الاقتصادية بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، إذ تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية، واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد، وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره، سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد، وذلك من خلال ما يأتي (اسماعيل، 2009، صفحة 17).

ISSN 2676-1513

- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، و وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة؛
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعميلات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛
- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، ودعم القدرة التنافسية؛
- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع؛
- خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها؛
- تحقيق إمكانية المنافسة في المدى الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني تكنولوجيا حديثة حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.

3.1.2. مبادئ حوكمة الشركات:

ظهرت العديد من المبادرات الهادفة لوضع مبادئ لحوكمة الشركات، تهدف إلى تعزيز الإصلاحات والتطبيق السليم لها، وقد رست على ستة (06) مبادئ وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999، بينما تضمنت الورقة الصادرة سنة 2004، ستة (06) مبادئ، تتمثل في المبادئ التالية (OCDE, septembre 2015, pp. 15-61):

- **ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات:** حيث ينص على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية، وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.
- **حقوق المعاملة المتكافئة للمساهمين و الوظائف الرئيسة:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، فرصة الحصول على التعويض الفعلي في حالة انتهاك حقوقهم؛
- **مستثمرون مؤسساتيون،أسواق البورصة ووسطاء آخرين:** يضمن مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات وحقوق التصويت، والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول المؤسسة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار أسهم جديدة؛

ISSN 2676-1513

- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة، كما يوضحها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع الاتصال بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة؛

- **شفافية المعلومات ونشرها:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركات، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة؛

- **مسؤوليات مجلس الإدارة:** يجب أيتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين؛

4.1.2. الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات: يقوم التطبيق الفعلي لمفهوم الحوكمة على مجموعة من الأطراف، يمكن حصرها في ثلاث عناصر رئيسية وهي المساهمون، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الذين ترتبط بينهم علاقة تكامل وظيفي لأجل أداء الهدف المرجو من تطبيق حوكمة الشركات (أساسيات الحوكمة:مصطلحات ومفاهيم، 2014).

الشكل01: "الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات"

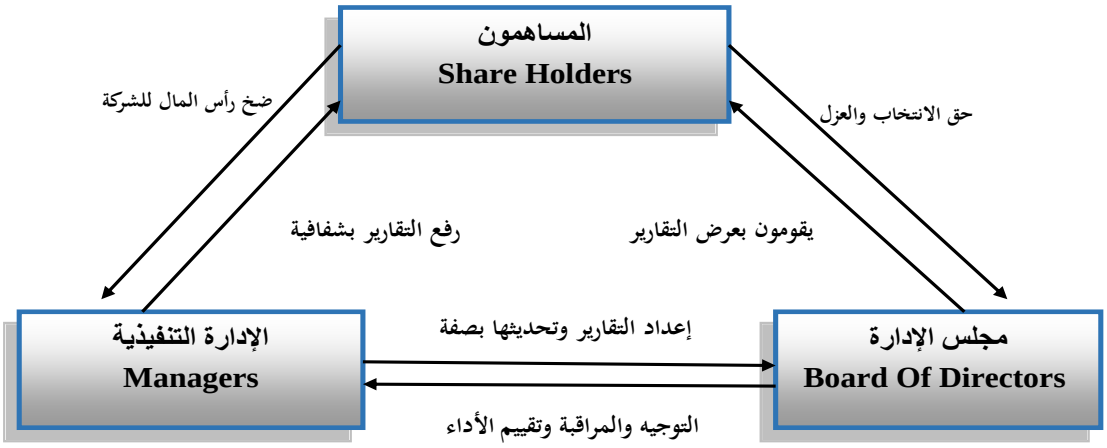

المصدر: (أساسيات الحوكمة:مصطلحات ومفاهيم، 2014)

2 .2.المعلومة المحاسبية ومعايير جودتها:

تحدد جودة المعلومة المحاسبية بالخصائص التي تميزها، فالمعلومة المحاسبية يرتكز عليها المحاسبون في إعداد القوائم المالية، التي تساعدهم في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى الاستناد إلى معايير المحاسبة الدولية التي تساعد في أن يحقق جميع المستفيدون من هذه المعلومات الغرض المرجو. لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد

ISSN 2676-1513

مفهوم موحد وشامل لمفهوم جودة المعلومة المحاسبية، لكن يتفق الفكر المعاصر بالتركيز على مفهوم مرونة الاستخدام وأخذ وجهة نظر المستخدمين للمعلومات عند تحديد الجودة، وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

1.2.2.تعريف جودة المعلومة المحاسبية: قبل التطرق إلى وضع مفهوم شامل لجودة المعلومة المحاسبية، يجب أن نضع تعريف للمعلومة المحاسبية، فهي المكون الرئيسي لنظم المعلومات المحاسبية، وعلى أساسها يتم إعداد القوائم المالية للأطراف ذوي الصلة بالشركات، ومن خلال مايلي سنتعرف على ماهية المعلومات المحاسبية.

1.1.2.2.مفهوم المعلومة المحاسبية: المعلومة المحاسبية تتكون من البيانات التي تم استرجاعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي أو كأساس للتنبؤ أو اتخاذ القرارات، وتكون المعلومات المحاسبية رقمية كالقوائم المالية وتقارير الأداء الفعلي للموازنات التقديرية والتي توفر معلومات مسترجعة عن الأداء الفعلي للأعمال والأنشطة في المنشأة (بشير، 2006، صفحة 32) ؛

-كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبة على أنها "نظام معلومات بني على مدخل رياضي بطبيعته فهو يجمع بين البيانات المعرفة جيدا ثم يقوم باستخدامها عن طريق التحليل الرياضي ة البرمجة" (غزاوي، 2010، صفحة 37)؛

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المعلومة المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها محاسبيا للحصول على مخرجات و التي تتمثل في المعلومات التي تستعمل من طرف الأشخاص ذوي العلاقة باتخاذ القرارات الاقتصادية و المالية.

الشكل 2:"العمليات ضمن الأنشطة المحاسبية"

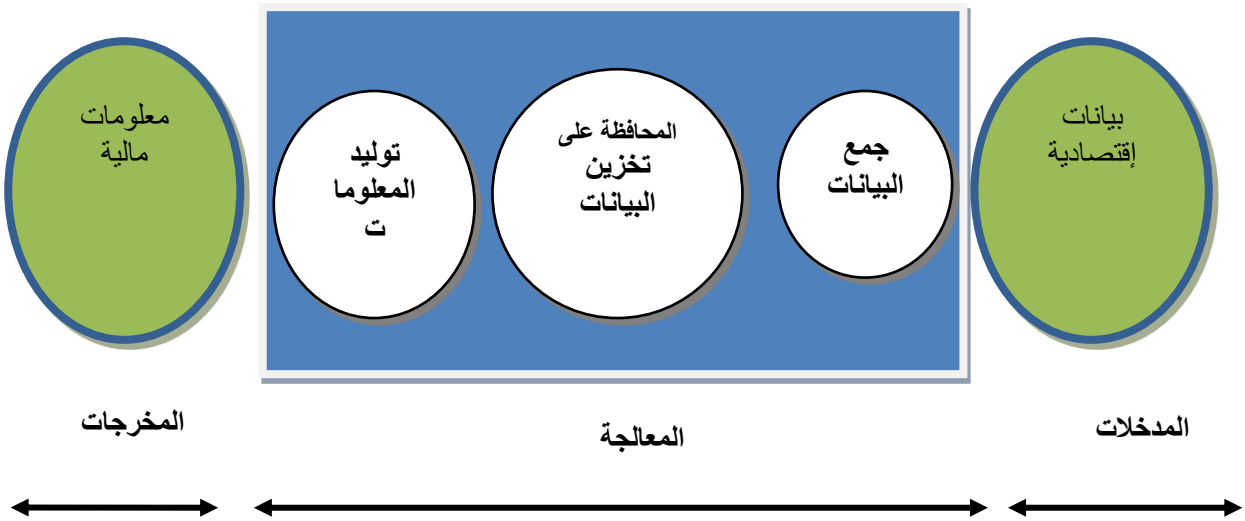

ISSN 2676-1513

المصدر: (ابراهيم و عمر، 2009، صفحة 24)

2.1.2.2.جودة المعلومة المحاسبية:يتم تقييم جودة القوائم المالية من خلال جودة المعلومات الواردة بها،لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد مفهوم موحد وشامل لجودة المعلومة المحاسبية،وفيما يلي بعض التعريفات:

-حسب تعريف FAF(FINANCIAL ANALYSTS FEDERATION) فهي تعني:"الوضوح و الشفافية، وتوفر المعلومات في التوقيت المناسب".

-أما مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA عرفها على أنها القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية الذي يعكس طبيعة المؤسسة" (عمر، 2017، صفحة 197) .

-كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنها "الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين" (عمر، 2017، صفحة 198).

*يتضح لنا من هذه المفاهيم السابقة أن جودة المعلومة المحاسبية هي ما تتمتع به من شفافية ومصداقية ووضوح وما تقدمه لمستعمليها من منفعة وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار المعايير القانونية الرقابية المهنية والفنية.

2.2.2.خصائص جودة المعلومة المحاسبية: الهدف الأساسي من تحديد خصائص جودة المعلومة المحاسبية هو منفعة المستخدم متخذ القرار فلا بد من تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص،وقد حددها إطارIASB في أربع خصائص نوعية رئيسية هي:

- **القابلية للفهم**: بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر خاصية القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى (مطر و موسى، 2008، صفحة 332) .
- **الملائمة**: هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية (حلوة، 2009، صفحة 72):

-خاصية التزامن أو التوقيت المناسب للمعلومات؛

-خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات؛

-خاصية القدرة على التقييم الارتدادي (مهدي، 1990، صفحة 200) .

- **الموثوقية**: (إمكانية الاعتماد)تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها فمن البديهي أن الحسابات المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة، فحسب البيان رقم02 الصادر عن FASB يعرفها على أنها"خاصية

ISSN 2676-1513

المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله" (حنان، 1998، صفحة 45) .

- **قابلية المقارنة**:هدف قابلية المقارنة هو تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمرا محققا، فالتماثل هو استخدام نفس الإجراءات بين المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة. فالمقارنة تسهل الدراسة و التحليل و التنبؤ و اتخاذ القرارات بوساطة الدائنين المستثمرين وغيرهم، وتعد هذه الخاصية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي و الرقابة بغية تقييم أداء الشركات، وذلك بمقارنة نتائج فترة معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أما مقارنة معلومات نفس الشركة لعدة فترات زمنية هذا ما يدعى بالمقارنة في حالة الحركة (يحي، 2012-2013، صفحة 54) .

3.2.2.معايير جودة المعلومة المحاسبية:

تتحقق جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق مجموعة من المعايير التالية (حمام، 2009، الصفحات 58-59):

-معايير قانونية،معايير رقابية،معايير مهنية وفنية.

3. الجانب الميداني للدراسة:

بعد إبراز الجانب المفاهيمي لكل من حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية، سيتم في هذا المحور تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وذلك من خلال وصف أفراد العينة ومجتمعها، الأداة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا المحور وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تنظيم وتطبيق أدوات الدراسة، وأخيرا المعالجة الإحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل الدراسة.

1.3 أدوات عينة الدراسة ومصادر جمع البيانات:

1.1.3- مصادر البيانات الأولية: و تمثلت في تصميم استبيان ومن تم توزيعه على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن تم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائيSPSS، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات تدعم موضوع الدراسة.

2.1.3- أدوات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على:

✓ **المقابلة**: حيث قامت الباحثة بزيارة المؤسسة محل الدراسة حتى تتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدها في الإلمام بجميع جوانب الدراسة.

✓ **تصميم الاستبيان**: لقد تم في البداية تقسيم الاستبيان إلى جزأين هما:

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة.

ISSN 2676-1513

الجزء الثاني: يناقش هذا الجزء دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وتتمثل في الدراسة الإحصائية باستعمال برنامج spss.حيث بلغ إجمالي عدد الفقرات 17 فقرة وقد كانت إجابة كل فقرة من أبعاد الدراسة حسب درجات ليكارت الخماسية الموجبة كمايلي:

الجدول01:"يوضح درجة الموافقة"

1	2	3	4	5
غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين

ولتحديد طول الخلايا لمقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد الخلايا أي (5/4=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الخلية الأدنى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه يتم تفسير النتائج في الجدول التالي:

الجدول 02: "يوضح إجابات أسئلة الاستبيان ودلالتهم"

الإجابة	الزمن	المتوسط الحسابي
ضعيف جدا	1	]1.8 – 1]
ضعيف	2	]2.6 – 1.8]
متوسط	3	]3.4 – 2.6]
عالية	4	]4.2 – 3.4]
عالية جدا	5	]5 – 4.2]

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء نتائج الاستبيان.

بعد عرض أداة الدراسة على الأساتذة المحكمين لغرض تقييمها وإجراء التصحيحات المطلوبة تم القيام بقياس وصدق وثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وأيضا قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرة الاستبيان، وتعد نسبة 65% لمعامل ألفا كرونباخ مقبولة إحصائيا.

الجدول رقم 03: "معامل الثبات والصدق لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال مقومات حوكمة الشركات "

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية	6	0.852	0.923
تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية	5	0.816	0.903
تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	6	0.833	0.913

ISSN 2676-1513

الاستبيان ككل	17	0.836	0.914

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ تفوق 65%، وهذا يعني مصداقية وثبات البيانات التي تنعكس على نتائج العينة ثم على مجتمع الدراسة، كما يمكن حساب معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، هذا المعامل يقيس فيما إذا كان مقياس استبيان الدراسة يقيس فعلا ما وضعته الدراسة.

2.3. اختبار الفرضيات، عرض النتائج وتحليلها:

1.2.3- دراسة خصائص العينة:

اشتملت عينة الدراسة على الخصائص الديمغرافية، فقد تضمنت الاستبانة مجموعة من المتغيرات هي: المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة، والعمر.

جدول رقم 04: "خصائص عينة الدراسة"

المتغير	الفئات	التكرارات	النسبة%
المؤهل العلمي	ليسانس	14	%35
	ماستر	9	%22.5
	ماجستير	1	%2.5
	دكتوراه	2	%5
	أخرى	14	%35
التخصص	محاسبة	7	%17.5
	مالية	3	%7.5
	مراجعة	0	%0
	أخرى	30	%75
الوظيفة	مدير	1	%2.5
	مدقق	0	%0
	إداري	11	%27.5
	مراجع	0	%0
	محاسب	7	%17.5
	أخرى	21	%52.5
العمر	أقل من 30 سنة	10	%25
	من 30 الي 40 سنة	20	%50
	من 41 الى 50 سنة	8	%20
	أكثر من 50 سنة	2	%5

ISSN 2676-1513

الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	10	%25
	من 5سنوات إلى أقل من10 سنوات	14	%35
	من 11 سنوات إلى أقل من 15 سنة	13	%32.5
	من 15 سنة فأكثر	3	%7,5

المصدر: من إعداد الباحثين على ضوء نتائج الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 35 % من عينة الدراسة مستواهم ليسانس، أما ماستر فوصلت نسبتهم إلى 22.5%، و مستوى الدكتوراه قدر ب 5% ، في حين قدر مستوى الماجستير بنسبة 2.5%، هذا ما يعكس أن معظم أفراد العينة لديهم مؤهل علمي. كذلك يتضح أن 75 % من عينة الدراسة تخصصاتهم متنوعة، فنسبة تخصص المحاسبة وصلت إلى 17.5% ، أما تخصص المالية فنسبتها قدرت ب 7.5% في حين اتضح أن تخصص المراجعة غير موجود. هذا يعكس تنوع التخصصات المطلوبة للاستجواب. كما نلاحظ أن أكبر عدد ممكن من الموظفين يعملون في وظائف مختلفة بنسبة 52.5% ثم تليها نسبة 27.5 % وظائف إدارية، أما وظيفة محاسب وصلت إلى 17.5% أي بنسبة متوسطة مقارنة بوظيفة مدير التي تقدر ب 2.5%، وهذا يرجع لطبيعة التقسيم الإداري، في حين تنعدم وظيفة مدقق ومراجع في هذه العينة. أما توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، فقد تبين أن 50% بلغت أعمارهم من 30 إلى 40 سنة وهي تمثل أعلى نسبة ، تليها 25% الذين بلغت أعمارهم أقل من 30 سنة، أما الفئة من 41 إلى 50 سنة بلغت نسبتها من عينة الدراسة 20%، في حين الذين بلغت أعمارهم أكثر من 50 سنة تقدر نسبتهم ب 5%، مما يعكس أن سياسة المؤسسة تتبع سياسة التوظيف المعتمدة على الشباب لقدرتهم على هذا النوع من النشاط. كذلك يتضح أن معظم أفراد عينة الدراسة ذوي خبرة، حيث بلغت نسبة الخبرة من 5 إلى 10 سنوات ب 35% ، ثم تليها نسبة 32.5% مما لديهم خبرة من 11 إلى 15 سنة، وأقل من 5 سنوات تقدر نسبتها ب 25% وتليها في المرتبة الأخيرة من لديهم خبرة أكثر من 15 سنة بنسبة تقدر ب 7.5%.

من خلال النسب السابقة يتضح أن معظم أفراد العينة ذوي مؤهل علمي ويتخصصون أكثر في المحاسبة والمالية، وذوي خبرة تفوق العشر سنوات، وأعمارهم شابة، هذا ما يضفي على البحث مصداقية في إجابات أفراد العينة.

2.2.3- تحليل البيانات المتعلقة بتقييم حوكمة الشركات و دورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

سنركز في هذا العنصر، على تحليل البيانات المتعلقة بتقييم حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال (توفير مقومات قانونية، توفير مقومات رقابية ومهنية، وتطبيق مبادئ

ISSN 2676-1513

الحوكمة) في مؤسسة أوريدو محل الدراسة لولاية قسنطينة، ونستعرض فيما يلي إجابات أفراد العينة حسب كل بعد من الأبعاد الثلاثة من خلال أسئلة المحاور الثلاثة.

– تحليل فقرات المحور الأول: تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية

الجدول 05: "الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول"

الرقم	العبارات	العدد و النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	مؤسستكم تعمل على تطوير معايير جودة التقارير المالية من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة	العدد	16	15	9	0	0	4.18	0.781
		النسبة	40	37.5	22.5	0	0		
02	مؤسستكم توفر هيكل تنظيمي فعال لمصلحة المحاسبة يقوم بضبط جوانب الأداء المالي في المؤسسة وفقا لما يقتضيه قانون المؤسسة	العدد	15	21	4	0	0	4.28	0.640
		النسبة	37.5	52.5	10	0	0		
03	إلتزام المؤسسة بالإفصاح الكافي عن الأداء يمكن المستثمرين من إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة	العدد	14	14	9	3	0	3.98	0.947
		النسبة	35	35	22.5	7.5	0		
04	إن التزام مؤسستكم بالقواعد القانونية المعمول بها تسمح بتحديد المسؤوليات الإدارية والغير إدارية لكل موظف عندكم .....إلخ.	العدد	15	21	4	0	0	4.28	0.640
		النسبة	37.5	52.5	10	0	0		
05	يلتزم مجلس الإدارة بإكتمال النصاب القانوني عند اتخاذ لقراراته مما يسمح بإطفاء الشفافية في تسيير المؤسسة	العدد	15	14	11	0	0	4.10	0.810
		النسبة	37.5	35	27.5	0	0		
06	يؤدي تطبيق مبادئ	العدد	14	15	8	3	0	4.00	0.934

ISSN 2676-1513

	الحوكمة في مؤسستكم إلى تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول وبشكل دقيق لأغراض المسائلة	النسبة	35	37.5	20	7.5	0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن الفقرة الثانية والرابعة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.28 وبانحراف معياري مقدر ب 0.640 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة أي أن المؤسسة توفر هيكل تنظيمي فعال لمصلحة المحاسبة لتحسين مستوى الأداء المالي وفقا للقواعد القانونية التي تسمح بتحديد المسؤوليات، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الأولى بمتوسط حسابي 4.18 وبانحراف معياري 0.781 . ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد كثيرا في إجابتهم على هذه الفقرة مقارنة بالأولى التي جاءت في نفس السياق أي العمل على تطوير معايير جودة التقارير المالية من خلال سن قوانين واضحة ومنظمة، ثم تأتي الفقرة الخامسة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.10 وانحراف معياري 0.810 ممايعكس إلتزام مجلس الإدارة بالشفافية عند اتخاذ قراراته في تسيير المؤسسة، في حين تحتل الفقرة السادسة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.00 وبإنحراف معياري 0.934 وتليها الفقرة الثالثة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.98 وانحراف معياري 0.947.

– تحليل فقرات المحور الثاني: تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية.

الجدول 06:" الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني"

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	ترتكز المؤسسة على عنصر الرقابة كأحد مكونات العملية الإدارية	العدد	18	15	7	0	0	4.28	0.751
		النسبة	45	37.5	17.5	0	0		
02	تحديد دور كل آلية من آليات الحوكمة الداخلية والخارجية وكذا العلاقة التفاعلية بينهما من أجل معالجة مالية سليمة	العدد	10	22	8	0	0	4.00	0.601
		النسبة	25	55	20	0	0		
03	يساهم محافظ الحسابات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية التي تفصح عنها المؤسسة	العدد	16	14	10	0	0	4.15	0.802
		النسبة	40	35	25	0	0		
04	يتم تقييم الأداء المالي في مؤسستكم من خلال تقييم للعماليات المالية	العدد	14	14	8	4	0	3.95	0.986
		النسبة	35	35	20	10	0		

ISSN 2676-1513

	وت.مخاطر ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطبقة في مخرجات هذا النظام								
05	تسعى المؤسسة إلى تطبيق آليات ونظم مالية ومحاسبية تساهم في توفير معلومة مالية تعبر عن واقع الاقتصادي للمؤسسة	العدد	14	13	12	1	0	4.00	0.877
		النسبة	35	32.5	30	2.5	0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.28 وبانحراف معياري مقدر ب0.751 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة مما يدل على أن المؤسسة ترتكز على عنصر الرقابة في العملية الإدارية ، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي 4.15 وبانحراف معياري 0.802. ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد كثيرا في إجابتهم على هذه الفقرة مقارنة بالأولى، ثم تأتي الفقرة الثانية والخامسة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري 0.601 و0.877 على التوالي مما يدل على أن المؤسسة تسعى إلى تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية من أجل معالجة مالية سليمة تعبر عن واقعها، في حين تحتل الفقرة الرابعة المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.986 مما يدل على مدى إلتزام المؤسسة بالقواعد و القوانين المطبقة في تقييم الأداء المالي المتمثلة في القوائم و التقارير المالية.

2-3- تحليل فقرات المحور الثالث: تحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الجدول07: "الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث"

الرقم	العبارات	العدد والنسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	مؤسستكم توفر الأسس اللازمة لفاعلية إطار الحوكمة من أجل المساهمة في رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق من خلال ت.مسؤوليات، الإشراف.... .	العدد	10	21	8	1	0	4.00	0.751
		النسبة	25	52.5	20	2.5	0		
02	إطار القواعد المنظمة للحوكمة في مؤسستكم يحمي حقوق المساهمين ويسهل ممارستهم	العدد	12	15	13	0	0	3.98	0.800
		النسبة	30	37.5	32.5	0	0		
03	تعمل المؤسسة على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين بما في ذلك الأقلية والأجانب من	العدد	13	12	15	0	0	3.95	0.846
		النسبة	32.5	30	37.5	0	0		

ISSN 2676-1513

	المساهمين كما تقوم بتعويضهم في حالة إنتهاء حقوقهم								
04	تعمل المؤسسة على تطبيق قواعد الحوكمة من طرف المساهمين والأطراف ذات العلاقة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإج تنفذ بفاعلية	العدد	7	17	16	0	0	3.78	0.733
		النسبة	17.5	42.5	40	0	0		
05	توفر مؤسستكم المعلومات المحاسبية للمحافظة يؤثر على مستوى الشفافية والإفصاح لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية بما في ذلك الموقف المالي.	العدد	8	19	9	2	2	3.73	1.012
		النسبة	20	47.5	22.5	5	5		
06	تبني المؤسسة للحوكمة يؤكد على مسؤولية إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة أمام المساهمين	العدد	14	12	13	0	1	3.98	0.891
		النسبة	35	30	32.5	0	2.5		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن الفقرة الأولى تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.00 وبانحراف معياري مقدر ب 0.751 وهذا يعني درجة موافقة كبيرة مما يدل على أن مبادئ الحوكمة تطبق في الشركة و على رأسها مبدأ فعالية إطار الحوكمة من خلال:تقسيم المسؤوليات،الإشراف ،الرقابة،والإلتزام بتطبيق القوانين، في حين تحتل المرتبة الثانية الفقرة الثانية والسادسة بمتوسط حسابي 3.98 وبانحراف معياري 0.800 و 0.891 على التوالي مما يؤكد أن الشركة مسؤولة أمام المساهمين في إطار القواعد المنظمة للحوكمة. ليعكس ذلك عدم اختلاف الأفراد كثيرا في إجابتهم على هذه الفقرة مقارنة بالأولى، ثم تأتي الفقرة الثالثة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.95 وانحراف معياري 0.846 مما يدل على أن الشركة تسعى إلى تحقيق المعاملة العادلة بين المساهمين ، في حين تحتل الفقرة الرابعة المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.78 وبإنحراف معياري 0.733 وتليها الفقرة الخامسة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.73 وانحراف معياري 1.012 مما يدل على العمل بالمبدأين.

3- اختبار فرضيات الدراسة:

لقد تم وضع مجموعة من الفرضيات من أجل اختبارها، وسوف يتم التأكد من صحة الفرضيات أو نفيها اعتمادا على اختبار ستيودنت ومعامل الارتباط. وتتمثل في الفرضيات التالية:

3-1- اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية.

ISSN 2676-1513

H_{01}: لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية .

H_{11}: توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية.

الجدول 08:"اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية"

Intervalle de confiance 95% **Test sur échantillon unique**

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	R	sig
تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية	43,021	39	,000	0.911	,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نستنتج من الجدول أعلاه، بمأن قيمة ستيودنت المحسوبة (t=43.021) بمعنوية (sig = 0.000) أقل من المعنوية ($\propto$ = 0.05) المعتمدة في الدراسة، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنها توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية. و بما أن معامل الارتباط يساوي 0.915 عند مستوى دلالة 0.05 هذا يما يؤكد أن هناك علاقة خطية قوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية، عند مستوى الدلالة المعنوية sig=0.000 وهو أقل من 0.05

3-2- اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية.

H_{02}: لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية .

H_{12}: توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية.

الجدول 09:"اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات قانونية"

Intervalle de confiance 95% **Test sur échantillon unique**

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	R	Sig
تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية	41,740	39	,000	0.890	,000

ISSN 2676-1513

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نستنتج من الجدول أعلاه، بمأن قيمة ستيودنت المحسوبة (t=41.740) بمعنوية (sig = 0.000) أقل من المعنوية (0.05 = ∝) المعتمدة في الدراسة، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنها توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال توفير مقومات رقابية ومهنية. و بما أن معامل الارتباط يساوي 0.890 عند مستوى دلالة 0.05 هذا يما يؤكد أن هناك علاقة خطية قوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية، عند مستوى الدلالة المعنوية sig=0.000 وهو أقل من 0.05

3-3- اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

H_{03}: لا توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

H_{13}: توجد علاقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الجدول 10:"اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"

Intervalle de confiance 95% **Test sur échantillon unique**

	Valeur du test = 3				
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	R	Sig
تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	39,568	39	,000	10.91	,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS.

نستنتج من الجدول أعلاه، بمأن قيمة ستيودنت المحسوبة (t=39.568) بمعنوية (sig = 0.000) أقل من المعنوية (0.05 = ∝) المعتمدة في الدراسة، فاننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنها توجد علاقة لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات. وبما أن معامل الارتباط يساوي 0.911 عند مستوى دلالة 0.05 هذا يما يؤكد أن هناك علاقة خطية قوية بين حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية، عند مستوى الدلالة المعنوية sig=0.000 وهو أقل من 0.05 .

ISSN 2676-1513

4. تحليل النتائج:

لقد تم اختبار فرضيات الدراسة الأحادية من اليمين باستخدام توزيع ستيودنت، وذلك بمقارنة متوسط العينة بمتوسط فرضي قيمته (3)، بالإضافة إلى الاعتماد على المتوسطات الحسابية، وقد نتج مايلي:

✓ تعمل الشركة على توفير المقومات القانونية لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية من خلال تشريعات وقوانين منظمة وواضحة،حيث قدر متوسطها الحسابي ب(4.13) بانحراف معياري (0.608)، مما يعكس درجة الموافقة العالية لاجابات أفراد العينة علىأن المؤسسةتعمل على تطوير معايير جودة التقارير المالية من خلال سن قوانين واضحة ومنظمة، و إلتزام مجلس الإدارة بالشفافية عند اتخاذ قراراته في تسيير المؤسسة، وتم تأكيد الفرضية البديلة الايجابية عند معنوية أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α =0.05).

✓ تلتزم الشركة بالمقومات الرقابية و المهنية التي تحقق جودة المعلومة المحاسبيةالتي تظهر في القوائم والتقارير المالية،حيث قدر متوسطها الحسابي ب(4.08) بانحراف معياري (0.618)، مما يعكس درجة الموافقة العالية لاجابات أفراد العينة على أن المؤسسة تركز على عنصر الرقابة في العملية الإدارية، حيث تسعى إلى تطبيق آليات الحوكمة الداخلية والخارجية من أجل معالجة مالية سليمة تعبر عن واقعها، وتلتزم بالقواعد والقوانين المطبقة في تقييم الأداء المالي المتمثلة في القوائم و التقارير المالية، وتم تأكيد الفرضية البديلة الايجابية عند معنوية أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α = 0.05).

✓ تلتزم شركة الوطنية للإتصالات بمبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، حيث قدر متوسطها الحسابي ب(3.90) بانحراف معياري (0.628)، مما يعكس درجة الموافقة العالية لاجابات أفراد العينة على أن مبادئ الحوكمة تطبق في الشركة من خلال: تقسيم المسؤوليات، الإشراف، الرقابة، والإلتزام بتطبيق القوانين، و أن الشركة مسؤولة أمام المساهمين في إطار القواعد المنظمة للحوكمة،مما يدل على تحقيق المعاملة العادلة بين المساهمين وفق العمل بالمبدأين، وتم تأكيد الفرضية البديلة الايجابية عند معنوية أقل من المعنوية المعتمدة في الدراسة (α = 0.05).

من خلال اثبات الفرضيات الفرعية الثلاثة السابقة يتم تأكيد الفرضية الرئيسة القائلة بأن لحوكة الشركات دور كبير في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال توفير المقومات القانونية، والمقومات الرقابية والمهنية وذلك بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

5. خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى التعرف على شركة الوطنية للاتصالات-أوريدو-لولاية قسنطينة التي تم الاستعانة بها في الدراسة التطبيقية، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية SPSS من أجل اختبار فرضيات الدراسة التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا لها لنبين دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في الشركة محل الدراسة، كالتالي:

- الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من ثقة المساهمين في الشركة، عند التطبيق الفعال لإطار الحوكمة إلى تحديد الواجبات و الصلاحيات لكل مسؤول بشكل دقيق لأغراض المساءلة؛

ISSN 2676-1513

- كل مخرجات النظام تعتمد على مبدأ الافصاح و الشفافية وذلك لمعالجة سليمة لمدخلات النظام ألا و هي المعلومة المحاسبية التي تترتكز عليها القوائم والتقارير المالية، وأيضا لإتخاذ قرارات سليمة والتنبؤ للمستقبل؛
- التطبيق السليم لآليات الحوكمة دعمت المعلومة المحاسبية وعززت الثقة في جودتها من خلال:تدعيم مهام كل من المراجع الداخلي،المراجع الخارجي،ولجان المراجعة؛
- التزام الشركة بالإفصاح عن الأداء زاد من سرعة اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة لتفادي الوقوع في الأزمات المالية؛
- تعمل الشركة على تحديد المسؤوليات الإدارية و غير الإدارية لكل موظف التي تظهر في حقوق الملكية، حقوق و واجبات أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

-أبو حمام ماجد اسماعيل. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودةالتقارير المالية"دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. الجامعة الاسلامية، غزة.

-أحمد عبد الهادي بشير. (2006). دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية"دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين". غزة،فلسطين، قسم المحاسبة،كلية التجارة: الجامعة الاسلامية.

-(2014). *أساسيات الحوكمة:مصطلحات ومفاهيم*. غرفة أبو ظبي للحوكمة: سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة.

-الجزاوي ابراهيم، و الجنابي عمر. (2009). *أساسيات المعلومات المحاسبية*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

-السعدني مصطفى حسين البسيوني. (2006). الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات. *ورقة عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي*، (صفحة 143). القاهرة،مصر.

-الشيرازي عباس مهدي. (1990). *نظرية المحاسبة* (الإصدار الطبعة01). الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

-العثيم أحمد صالح. (2018). تاريخ الاسترداد ماي, 2018، من http://ecoworldmag.com

ISSN 2676-1513

-حسين عبد الجليل آل غزاوي. (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاحفي المعاملات المحاسبية"دراسة إختبارية على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. الدانمارك: منشورة الأكادمية العرية في الدانمارك.

-حنان رضوان حلوة. (2009). *مدخل النظرية المحاسبية"الإطار الفكري والتطبيقات العملية"* (الإصدار الطبعة 02). عمان: دار وائل للنشر.

-رضوان حلوة حنان. (1998). *تطور الفكر المحاسبي"مدخل النظرية المحاسبية"* (الإصدار الطبعة02). عمان،الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع.

-شحاته السيد شحاته. (2007). *مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة*. جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية.

-طارق عبد العال حماد. (2004). حوكمة الشركات .الإسكندرية: الدار الجامعية.

-علي عبد الصماد عمر. (2017). *حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق*. الجزائر: دار هومه.

-ماجد اسماعيل أو حمام. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. فلسطين، جامعة غزة الإسلامية.

-محمد مصطفى سليمان. (2006). *حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري* (المجلد الطبعة 01). الإسكندرية: الدار الجامعية.

-محمد مطر، و السيوطي موسى. (2008). *التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح*. عمان: دار وائل.

-ناجي بن يحي. (2012-2013). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي"دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى للجنوب GM SUD بسكرة. جامعة محمد خيضر بسكرة.

المراجع باللغة الأجنبية:

-Bessir, D., & Meunier, J. (2001). *Conception du gouvernement des entreprises et modèles d'entreprise:une lecture épistémologique.* PARIS: Finance d'entreprise,CREFIB,economica.

-G.Tarantino. (2008). *Governance,Risk and Handbook:Technology,Finance,Environment,and International Guidance Best Practice* . NEW JERSEY: John Wiley et Sons Inc.

-OCDE. (septembre 2015). *Principe de gouvernance d'entreprise du G20 et de L'OCDE.* Rapport de l'OCDE aux ministre des finances et aux gouverneurs des banques centrales du G20.